الأهرام

٢٠ يونيو ٢٠٠١

هل ينجح د. سرور فى تمرير قانون نقل الأعضاء؟!

محمد حبيب قويطة

أحمد البطريق

لايكاد يمر يوم داخل مجلس الشعب إلا ويعلن الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس عن وجوده القوى والمؤثر فى موقعه الذى يشغله على مدى سنوات طويلة ماضية، فلم يستعص عليه تشريع، ولم ترهبه قضية أو استجواب.. فهو قادر بشكل عجيب وغريب على استشعار مكامن الخطر وتفاديها وقادر ايضا على امتصاص اقصى درجات الحماس التى قد يظهرها النواب وتوجيهها وفق مايريد.

وهو حريص دائما على ان تسود روح الديمقراطية ولعل هذا الأمر كان وراء تمسكه بحضور اجتماعات لجنة الصحة والتى عقدت أخيرا لمناقشة تشريع زراعة الأعضاء الذى اثار مخاوف الكثيرين.ولعل حضور الدكتور سرور اجتماعات تلك اللجنة كان سببا مباشرا فى الخروج بموافقة على مشروع القانون الذى اعد أخيرا رغم الهجوم الشديد الذى ناله هذا القانون منذ لمجرد الاعلان عنه وحتى تلك اللحظة.

فالمخاوف كثيرة والمحاذير متعددة والصدام مع العادات والتقاليد الاسلامية قائم فالامر فى مجمله يدور فى فلك الحلال والحرام!!

واذا كانت قضية تعريف الموت فى هذا التشريع قد تم حسمها بشكل قاطع لايقبل مجالا للشك أو الجدل من انها مفارقة الروح للجسد مفارقة تامة وشهادة ثلاثةاطباء من ذوى الخبرة والسمعة الطيبة على الوفاة ليس من بينهم اى من الأطباء المرخص لهم اجراء عمليات زراعة الأعضاء منعا لأية شبهة أو شك.

فان قضية استقطاع عضو من ميت لزراعته فى انسان حى مازالت فى حاجة الى تحديد، خاصة فيما يتعلق بالموتى مجهولى الهوية وايضا فيما اجازه المشروع الجديد بجواز تبرع اهل المتوفى ببعض الأعضاء لزراعتها فى اجساد الآخرين.

فالبعض ممن سبق لهم ان تقدموا بمشروعات مماثلة لتنظيم عمليات نقل الأعضاء يرون ان وصية الميت المسجلة هى السبيل الوحيد لاستغلال الأعضاء الموصى بها دون غيرها وانه لايجوز الاعتماد على تبرع الورثة فى اعضاء موتاهم نظرا لانهم لايملكون هذا الحق من الناحية الشرعية والفقهية.

ويحذرون ايضا من السماح بنقل الأعضاء من الموتى مجهولى الهوية حتى لو كان بموافقة رسمية لفهم يرون ان تجهيل شخصية المتوفى امر وارد خاصة ان شرط استقطاع الأعضاء لزراعتها فى اجساد الآخرين هو الموت الحديث والذى لايتجاوز الثلاث ساعات على اقصى تقدير الأمر الذى ينتفى معه امكانية الاعلان عن وجود جثة المتوفى او انتظار حضور من يسال عنه بعد يوم أو اكثر.

واذا كان النائب المستقل محمد خليل قويطه صاحب اول مشروع قانون لتقنين نقل الأعضاء يتم مناقشته داخل المجلس فى لجانه المعنية قد حذر من ظهور مايسمى بظاهرة التجهيل أو الاصطياد مشيرا الى مايحدث فى دول اخرى عديدة ويثار بشانها الكثير والكثير، فانه فى نفس الوقت يرى ان الانسان قد يستشعر الخوف كل الخوف اذا ماتنقل منفردا فى مدن بها مراكز لزراعة الأعضاء او بنوك للأعضاء!! ومشيرا ايضا الى وجود تجارة فى هذا المجال لايمكن إنكارها أو مواجهتها حتى فى ظل اية تشريعات قد يتم اقرارها لتجريم كل المخالفات التى تحدث بشانها .

فالنائب المستقل يقول : اذا كان من الواجب ان تأخذ مصر دور الريادة فى هذا المجال فان ذلك يتطلب ان يكون التشريع حاكما - ولا يفتح مثلما يقول - ابواب جهنم على المواطنين وحتى لايصبح التشريع المراد به علاج البشر أداة لاصطيادهم وتقطيعهم باعتبارهم مجهولى هوية.وعلى الرغم من تلك التحفظات التى ابداها بعض الأعضاء داخل اللجنة وخارجها خاصة من بين من سبق لهم التقدم بمثل هذا القانون للبرلمان فان البعض الآخر يعلق آمالا كبيرة على مشروع القانون باعتباره منفذا لعلاج العديد من المشكلات التى تواجه المرضى المصريين خاصة الذين يحتاجون لعضو بشرى لكى تستمر حياتهم ويؤكدون ان قيم وتقاليد الشعب المصرى قادرة على توجيه العمل بهذا القانون وفقا لما يتفق والشرع والدين .

وعلى الرغم من ان مشروع القانون سوف يواجه شوطا عصيبا داخل مجلس الشورى والذى احيل اليه فى ظل رفض معلن من قبل وتخوفات اخرى تتردد داخل لجنته الصحية، إلا ان المتابعين لتلك القضية يعلقون آمالا عريضة على نواب الشعب فى تعديل مواد هذا القانون وفقا لما يرونه صالحا للتطبيق خاصة انهم يعلمون مقدما قدرة الدكتور احمد فتحى سرور على الاقناع والتمرير حتى ولو لاحت فى سماء القاعة بوادر الرفض والمعارضة. فهل يتمكن مثل هؤلاء من مسعاهم؟! أم يستمر مسلسل الرفض ثم الموافقة؟! هذا ماسوف تكشف عنه الأيام القادمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية